منوعات

MEDIA

موظفان مفصولان

طردت شركة مايكروسوفت موظفَين نظّما وقفة احتجاجية داخل مقر الشركة في واشنطن، تضامناً مع الضحايا الفلسطينيين في قطاع غزة. وقال موظفا «مايكروسوفت» المفصولان، عبدو محمد وحسام نصر، لوكالة أسوشييتد برس، إنهما نظّما وقفة احتجاجية في مقر الشركة «لتكريم ضحايا الإبادة الجماعية في غزة، ولفت الانتباه إلى تواطؤ مايكروسوفت في هذه الإبادة». وذكر الموظفان أن هذا الاحتجاج كان مشابهاً لحملات التبرعات الأخرى التي وافقت عليها «مايكروسوفت» ونظمتها للأشخاص المحتاجين، وأضافا: «تلقينا خبر الفصل بعد ساعات قليلة من الاحتجاج».
وأعلنت «مايكروسوفت» في بيان عقب الحادثة أنه «فُصل بعض الموظفين وفقاً للسياسة الداخلية»، لكنها رفضت تقديم معلومات مفصلة عن الموضوع. تجدر الإشارة إلى أن الجيش الإسرائيلي يستخدم خوادم «أمازون» السحابية وأنظمة ذكاء اصطناعي تابعة لشركتي مايكروسوفت وغوغل لتصنيف وتصفية المعلومات مع تزايد البيانات المخزنة عن الفلسطينيين، ولا سيما في قطاع غزة. وشهدت مقرات شركات تكنولوجيا عدة احتجاجات لموظفين رفضوا تعاون شركاتهم مع الاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً في «غوغل» التي طردت عشرات الموظفين العرب والغربيين الذين نظموا احتجاجات على مشروع نمبوس، بعد أسابيع قليلة من بدء حرب الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، وهو مشروع تعاون مباشر بين «غوغل» و«أمازون» وحكومة الاحتلال الإسرائيلي.
(العربي الجديد، أسوشييتد برس)

تجدّد النقاش حول إدراج الصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية ضمن نقابة الصحافيين المصريين، بعد قرار النقابة بفتح باب القيد للمنتسبين لحمايتهم قانونياً

المواقع الإلكترونية تدقّ أبواب نقابة الصحافيين

القاهرة ـ **العربي الجديد**

مرة أخرى فُتح النقاش القديم ـ المتجدّد في مصر حول توفير مظلة قانونية لحماية الصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية، وإدراجهم في أحد جداول نقابة الصحافيين المصريين. وقررت النقابة، في 12 أكتوبر/تشرين الأول الحالي، تفعيل المادة الـ 12 من قانون النقابة بفتح طلبات القيد في جدول المنتسبين، وتشكيل لجنة لمتابعة الموضوع. وقالت النقابة إن القرار يهدف إلى «توفير مظلة نقابية لممارسي المهنة الحقيقيين، وحماية النقابة والمهنة من منتحلي الصفة». لكن القرار أدى إلى انقسام بين أعضاء الجمعية العمومية الذين اعتبره بعضهم حماية لزملائهم من غير النقابيين، بينما اعتبر آخرون، وبينهم أعضاء في مجلس النقابة، القرار باباً لنيل غير المحترفين عضوية النقابة، وتهديداً للعمل الصحافي وفتح الباب أمام منتحلي الصفة. البداية جاءت جراء ضغط واسع من الصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية، على نقيب الصحافيين خالد البلشي، بسبب المخاطر المهنية والأمنية الجسيمة التي يتعرضون لها في عملهم، وقد تصل إلى اتهامهم «بانتحال صفة صحافي»، وهي التهمة التي يمكن توجيهها لكل صحافي يمارس مهنته من دون حصوله على عضوية نقابة الصحافيين.
وكان البلشي قد وعد، في برنامجه الانتخابي، بعلاج قضية الصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية. واستمر الضغط عليه، حتى خرج أخيراً بقرار فتح باب الانتساب لهم. في منشور له، عبر حسابه الرسمي على «فيسبوك»، قال البلشي إن هناك مسارين لمدّ مظلة الحماية النقابية للصحافيين العاملين بالمواقع الإلكترونية، وهما تعديل قانون الصحافة رقم 76 لسنة 1970، أو تفعيل جدول الانتساب، لكن لا يرجح المسار الأول، لذا توصل مع أعضاء مجلسه إلى إعادة تفعيل جدول الانتساب. ينظم قانون نقابة الصحافيين رقم 76 لسنة 1970، إجراءات انضمام الصحافيين لعضوية النقابة. ويحدد الفصل الثاني من القانون في المواد من المادة الرابعة وحتى المادة العشرين، شروط العضوية والقيد في جداول النقابة. وتنص المادة الرابعة على أن ينشأ في النقابة جدول يشمل أسماء الصحافيين وتلحق به أربعة جداول فرعية، وهي: جدول الصحافيين المشتغلين، والصحافيين غير المشتغلين، والصحافيين المنتسبين، والصحافيين تحت التمرين. بشأن المادة الـ 12 من قانون النقابة التي تسمح بفتح طلبات القيد في جدول المنتسبين، وتشكيل لجنة لوضع لائحة للقيد بالجدول، قالت النقابة، في بيانها، إن «هذا الإجراء يضمن توفير مظلة نقابية لممارسي المهنة الحقيقيين، وحماية النقابة والمهنة من منتحلي الصفة»، إذ تنص المادة الـ 12 على أنه «للجنة القيد أن تقيد في جدول الصحافيين المنتسبين، كلاً من: الصحافيين العرب الذين يعملون في صحف تصدر فيها أو وكالات أنباء تعمل فيها متى توافرت الشروط المنصوص... والصحافيين الأجانب المقيمين والذين يعملون في صحف تصدر فيها أو في وكالات أنباء تعمل فيها متى توافرت فيهم الشروط... والذين يسهمون مباشرة في أعمال الصحافة متى توافرت بالنسبة إليهم الشروط».
المؤيدون للقرار من أعضاء الجمعية العمومية والصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية، تمسكوا بضرورة توفير الحماية النقابية لجميع العاملين في الصحافة، نقابيين أو غير نقابيين، خصوصاً أن شروط القيد في جدولي «تحت التمرين» و«المشتغلين» غير متوافقة مع واقع الصحافة الحالي، الذي يشهد تراجع دور الصحافة الورقية وانتعاش عصر الصحافة الإلكترونية. بينما القانون الصادر قبل ما يقرب من 60 عاماً لا يعترف إلا بالصحافة الورقية.

> تفعيل القرار لن يحصل إلا بموافقة الجمعية العمومية للنقابة

الرافضون للقرار من أعضاء الجمعية العمومية، وبعضهم انضم إلى حملة لجمع توقيعات، للمطالبة بعدم فتح باب الانتساب للصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية، أعربوا عن مخاوفهم من أن هذا الإجراء قد يفتح الباب أمام منتحلي الصفة والصحافيين غير المهنيين للانضمام إلى النقابة. أعضاء مجلس نقابة الصحافيين المصريين أنفسهم انقسموا بين مؤيد ومعارض للقرار.
ورأى عضو مجلس نقابة الصحافيين، أيمن عبد المجيد، أن فتح باب الانتساب يفتح ثغرات لاختراق جدول النقابة.

لا جهاز نقابيا يحمي الصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية (الأناضول)

وقال عبد المجيد، في مقطع فيديو بثه عبر حسابه الرسمي على «فيسبوك» لإعلان موقفه وتعليقه، بعنوان «الحقائق الغائبة في قضية (المنتسبين) ومخاطرها، ومغالطات الصحافي (الورقي) و(الإلكتروني)»، أن إعلان فتح باب الانتساب بدعوى حماية حق الصحافيين الذين يعملون في وسائط إلكترونية مغالطة وليس حماية، لأن انضمام الصحافي المحترف للنقابة عبر جدول «تحت التمرين» ثم «المشتغلين» يوفر للأعضاء جميع حقوقهم وامتيازاتهم النقابية كالبدل والحق في التصويت، وأن باب الانتساب تضمّن بالقانون ليشمل الأشخاص الذين لديهم خبرات نادرة، ويقدمون إسهامات في العمل الصحافي مثل أساتذة القانون والسياسة من كتّاب المقالات الذين يعبّرون عن آرائهم بشرط عدم احترافهم المهنة، كما تشمل المادة الصحافيين العرب والأجانب من المحترفين. كذلك أعلنت عضوة مجلس نقابة الصحافيين، دعاء النجار، رفضها بل تبرؤها من القرار. وقالت عبر منشور على حسابها الرسمي على «فيسبوك»، إنها أعلنت رفضها فتح باب الانتساب خلال اجتماع مجلس النقابة، معتبرة أن القرار «حق يراد به باطل، لأنه يفسح المجال لدخلاء على المهنة التي لها رونقها وشموخها وهيبتها وليست باباً خلفياً لكل من هبّ ودبّ ولن تكون مهنة من لا مهنة له». أما عضو المجلس ووكيل نقابة الصحافيين، محمود كامل، فأكد أنه خلال جلسة مجلس النقابة التي فُعّلت خلالها المادة الـ 12، جرت مناقشات عدة بين الأعضاء بدأت باعتراضات ومخاوف من الأعضاء أيمن عبد المجيد، وجمال عبد الرحيم، ودعاء النجار ومحمد خراجة، لكن المناقشات انتهت إلى الاتفاق على تفعيل المادة الـ 12.
وعبّر كامل عن تقديره لمخاوف بعض أعضاء الجمعية العمومية، ولكنه أكد أن تطبيق قرار الانتساب وفقاً للائحة منضبطة وصارمة هو الواجب لتفعيل قانون النقابة، وجزء من واجب حماية النقابة، وحماية ممارسي المهنة الحقيقيين من أي انتهاك، وكذلك حماية للجميع من ظاهرة منتحلي الصفة، مؤكداً أن القرار سيوفر حماية نقابية وقانونية للصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية حال تعرضهم لأي انتهاك بسبب ممارستهم مهنة الصحافة، وسيمكّن النقابة من مساءلتهم حال ورود أي شكاوى من مخالفات تتعلق بالمهنة.
بعد حالة الجدل الواسعة التي نشبت جراء قرار فتح باب الانتساب للصحافيين العاملين في المواقع الإلكترونية، عاد نقيب الصحافيين لطمأنة الجميع المؤيدين للقرار والمعارضين له، بأن تفعيل القرار لن يحصل إلا بموافقة الجمعية العمومية للنقابة، وإعلانه مسؤوليته الكاملة عن قرار مجلس النقابة بتفعيل المادة الـ 12 من القانون، ووضع لائحة للقيد، مشيرًا إلى أنه كان ضمن برنامجه الانتخابي، وأنه يرى ضرورة مدّ الحماية القانونية لجميع ممارسي المهنة الحقيقيين عبر قواعد صارمة تصوغها الجمعية العمومية لسد الأبواب أمام منتحلي الصفة، والمتاجرين بالعضوية.
وقال البلشي: «عهدي الذي لا يمكن أن أخلّ به أنه لن يتم أي شيء إلا بحضوركم، وبمناقشات واسعة داخل المجلس وخارجه، وفي المؤتمر العام، وبإقرار الجمعية العمومية في انعقادها لما يُتفق عليه»، مبيناً أنه «لا يضمن أحد كيف ستخرج القوانين التي يدفع لها البعض، وأن اللجوء للوائح أفضل حتى يأتي يوم تستعيد فيه النقابة قوتها وقدرتها فتغيّر ما تحتاجه من النصوص».

معارك عدة

تحارب نقابة الصحافيين المصريين على أكثر من جبهة، فإلى جانب عملها تحديث اللوائح والقوانين الداخلية، تحاول الضغط للإفراج عن الصحافيين المعتقلين في السجون المصرية، وقد طالبت النقابة قبل أسابيع بالإفراج عن الزملاء المسجونين على ذمة قضايا رأي، سواء كانوا من المنتسبين أو من غير المنتسبين، وبالعفو عمن صدرت بحقهم أحكام نهائية في إطار القانون والدستور. ولفتت لجنة الحريات في نقابة الصحافيين المصريين إلى أن المطالب هذه رفعت أكثر من مرة عبر طلبات متكررة إلى جهات الدولة المعنية، كل حسب سلطته واختصاصه، وعلى رأسها مكتب النائب العام، ولجنة العفو الرئاسي، ومجلس أمناء الحوار الوطني، مرفقة بها قائمة كاملة تضم أسماء 23 صحافياً من المحبوسين احتياطياً، بينهم تسعة من أعضاء النقابة.
ووصفت اللجنة، في بيان، الرسائل الأخيرة من السلطة الحاكمة بالقبض على عدد من الصحافيين، أو إطلاق سراح آخرين، بـ«السلبية»، إذ تعكس «تراجعاً عن الخطوات التي تحققت في هذا الملف». وشددت على ضرورة التمهل في مناقشة مشروع قانون الإجراءات الجنائية الجارية في لجنة الشؤون التشريعية في مجلس النواب، وطرحه أمام الحوار المجتمعي، وعدم تمريره بصورة لا تتناسب مع تطلعات كل مكونات المجتمع، خصوصاً أنه يمثل ركيزة أساسية في النظام القضائي المصري.
ورأت أن مشروع القانون «نال من كل الجهود المبذولة في جلسات الحوار الوطني، وهو ما يثير كثيراً من التساؤلات والشكوك حول جدواها»، وذكرت بأن جلسات الحوار شهدت مناقشات ممتدة حول عدد محدود من مواد القانون التي تخص الحبس الاحتياطي، وبينما رفعت هذه التوصيات وسط قبول مجتمعي، فوجئ الجميع بطرح مشروع متكامل يهدر الكثير منها من دون أي نقاش حولها.

قضية

ماذا تريد الدولة من الدراما التلفزيونية؟ وماذا يريد المشاهد؟ وماذا يريد المنتجون والموزعون؟ أسئلة تطرح أمام غزارة هذا الإنتاج والتغيرات التي طرأت عليه

الدراما التلفزيونية

ماذا نريد من هذه السلعة الاستراتيجية؟

نجيب نصير

قبل أن نتساءل عن احتياجنا نحن العرب للدراما التلفزيونية، ربما علينا أن نسأل: لماذا الدراما التلفزيونية؟ من أين جاءتنا؟ وما هي مستدعيات وجودها بيننا؟ لكننا على سبيل الاختصار والتأجيل إلى مناسبة أخرى، نزعم أن هذه الدراما جاءت من أميركا، موئل التلفزة الأول، فمحطات التلفزيون هناك ووقتئذ، هي محطات تجارية، مثلها مثل أي وسيلة إعلامية أخرى، تحتاج إلى فقرات ترفيهية تجذب المشاهد إليها، خصوصاً أن هذا الجهاز ولد هجيناً، فهو ناتج عن زواج الإذاعة بالسينما مالئة الدنيا وشاغلة الناس. التلفزة أخذت بهذا الوليد الواعد، وكيفته على قد تقنياته، وعملت عليه تطويراً وتسويقاً، صانعة منه فناً بصرياً مستقلاً حددت مواصفاته ودوراته البرامجية ومواصفاته الإعلانية، وأخذنا نحن العرب هذا الفن وكيفناه على قد منظورنا الإعلامي/الثقافي، حتى صار سلعة شعبية تجلب المشاهدين وتساهم في تشكيل ثقافتهم. بداية، عولمت الدراما التلفزيونية العربية كفرصة تنويرية، همها تثقيف الناس، وتعميم وتوحيد هذا التثقيف، عبر زيادة معارف هؤلاء بالدنيا وأفكارها، ومحاولة جذبهم إلى ثقافة تطورية مستندة إلى المنجز العالمي ونماذجه الثقافية. هذا بالفعل ما حصل مع المحطات التلفزيونية الأولى، في ستينيات القرن الماضي كالعراقية والمصرية والسورية واللبنانية، فالضخ التلفزيوني فيها، اعتمد على الأخبار السياسية والبرامج التوجيهية، وترك للدراما مساحات صغرى ما بعد نشرة الأخبار الأولى، وتلفى عند أي حدث سياسي تحتاج السلطات إلى تبليغه للشعب. ومع هذا، أصر المشاهد العربي على مشاهدة الدراما التلفزيونية كبديل للذهاب إلى السينما والمسرح، فقد اختلطت عليه الفنون وتراتبيتها، نتيجة هذا التطور الصاعق في تقنيات العروض البصرية من جهة، وتفضيله الجلوس في البيت مع الأسرة لمشاهدة سينما منزلية من دون الذهاب إلى الصالة (هذا ما حصل مع جهاز الفيديو لاحقاً) من جهة ثانية. وهكذا قدمت المحطات التابعة للدولة غالبا، مسلسلات وتمثيليات لا بل ومسرحيات أيضاً، في إطار تقني بدائي، ولكن بمحتوى يحاول أن يكون تنويرياً، كتعويض عن سمعة الفن والفنانين في السينما المثربة في تلك المرحلة، حيث تم التركيز على القيم «الغربية» المحدثة التي كانت تجوب العالم وقتئذ، وإن كان على سبيل الانتقاد والتشهير في بعض الأحيان، فالأنموذج الثقافي الغربي، كان ولما يزل، هو التوجه الأساسي للدراما التلفزيونية

> بعض الأعمال العربية قد تساهم في إنشاء ما يشبه غيتوهات

من موقع تصوير مسلسل «باب الحارة»، 22 أغسطس 2008 (أوفي بشارة/ فرانس برس)

مجرّد محاولات

التساؤل نفسه يمكن طرحه أيضاً حول واقع السينما السينما العربية وما يُنتج الآن. هناك تجارب قليلة مستقلّة تحاول أن تُقدّم ما هو بعيد عن السوق التي تميّ بإنتاجات كثيرة، لا تتجاوز الكوميديا والإثارة والتشويق، ضمن قوالب جاهزة وقصص مُكرّرة. أما الإنتاج المُستقل، فيحاول المخرجون ضمن إمكانيات محدودة اقتراح مشهد بديل، لكنّ الحكاية تتفلّت من أيديهم غالباً، ونجد أنفسنا أمام ما لا يتجاوز محاولة.

إضاءة

بريطانيات يحيين الرقص الشعبي النسائي

داخل قاعة الرقص الشهيرة في بلاكبول، في شمال غرب إنكلترا، تستعد العشرات من النساء والفتيات لمسابقة «كرنفال موريس دانسينغ»، وهي عبارة عن رقصة شعبية مخصصة للنساء حصراً، تمتزج فيها حركات مشجعات المباريات الرياضية ورقصات أيرلندية واستكلندية. وُلدت في العصور الوسطى، وعادت إلى الحياة في السنوات الأخيرة.

تقول سوزان وايلد، وهي مدربة فرقة «بلات بريدج» وعضو فيها منذ 5 سنوات، إنّ هذه «الرقصة تتضمّن خطوات الرقص والقفزات نفسها التي تقوم عليها رقصة موريس الشعبية، لكنّ كرنفال موريس مخصص للفتيات والنساء ويتضمّن منافسة». وتضم «بلات بريدج» 70 راقصة تراوح أعمارهنّ بين 3 و60 عاماً. وتضيف «إن الجانب الاجتماعي من الرقص هو أكثر ما أحبه. ومع الصديقات اللواتي تعرّفت إليهنّ هنا، اجتزنا كل شيء معاً». تتوالى مجموعة من الأغاني بينها «موردر أون ذي دانسفلور» لصوفي إليس بيكستور، فيما تهتز الأرض تحت خطوات رقص الإناث. تجدّل ميل شاروك (36 عاماً) بأصابعها ذات الأظافر المرتبة والملوّنة، شعر ابنتها أوشن (12 عاماً) التي ترتدي بزة مرصعة بالترتر الأسود والذهبي، تحت نظرات جدتها. والإناث الثلاث راقصات في «كرنفال موريس». خلف الحبوب البرّاقة والجوارب ذات الكشاكش والأجراس على الأحذية، يشكل «كرنفال موريس» هواية غير مكلفة في بلد يشهد تضخماً منذ سنوات عدة. وتقول سوزان وايلد «لا نطلب سوى مساهمة قدرها 5 جنيهات (نحو 6,5 دولارات) أسبوعياً، ونتلقى مساعدات مالية من البلدية وننظّم حملات لجمع التبرعات». بواسطة هذه المبالغ، تموّل كل التفاصيل، من الملابس والإكسسوارات والديكورات وصولاً إلى تكلفة حجز صالات التدريب والحافلة التي تقلّ الراقصات للمشاركة في مسابقات خارج ويغان (شمال غرب)، حيث تستقر الفرقة. وتضيف وايلد «عندما نذهب للمشاركة في حدث تنافسي، تتيح الحافلة لجميع أفراد اسر الراقصات الحضور والاستمتاع بيوم خارج ويغان».

ومن بين الحضور، لورين كاتيترال (53 عاماً) التي جاءت لمشاهدة حفيدتها. وتقول «إن كرنفال موريس يُبقي فتياتنا بعيداً من الشوارع». وبحسب «موريس فيديريشن»، كانت المملكة المتحدة تضمّ 770 فرقة عام 2023، غالبيتها من النساء للمرة الأولى في التاريخ. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه، بما أنّ ثلثي المنضمين الجدد (64%) هم من النساء. شهد «موريس دانسينغ « الذي كان مخصصاً في الأساس للرجال، «ثورة فولكلورية» خلال سبعينيات القرن العشرين، مع إنشاء

> تضم «بلات بريدج» 70 راقصة تراوح أعمارهنّ بين 3 و60 عاماً

عدد كبير من الفرق النسائية حصراً، أولاها كانت «وندسور موريس» عام 1974. وتقول بيث نيل (70 عاماً)، إحدى المؤسّسات، «كان الأمر بمثابة تحرر، وكانت تسود في ما بيننا روح من الأخوّة تستمر حتى اليوم مع الوافدات الجديدات»، مضيفة «إذا واصلنا تعديل رقصاتنا والابتكار والتطوّر، فسيستمر انضمام الشابات إلى الفرقة وسنستطيع إبقاء هذا التقليد حياً». وتقول فلورا دود (26 عاماً)، وهي أحدث المنضمات إلى الفرقة «لدى انطباع بأن عدداً كبيراً من الأشخاص أعادوا التفكير بعد كوفيد-19 بجذورهم وتقاليد بلادهم». وانضمت رينيكا ماكميلان (45 عاماً)، إلى «بوس موريس» سنة 2019.

وتقول وهي تضع مكياجها عند الفجر قبل عرض مرتقب في ستراود (جنوب غرب) «بعد الاستفتاء على بريكست، كنت في حاجة إلى التصالح مع بلدي وتقاليده». وضُمنت فرقة «بوس موريس» التي تأسست عام 2015 وتضم 12 راقصة، لتكون بمثابة «مكان أمن» بحسب العضو فيها ريا دافنبورت. وتقول اليكس ميري (40 عاماً)، إحدى مؤسّسات الفرقة «إنّ أختي مَن اقترحت اسم بوس موريس وقد احببناه، فهو ينطوي على قوة ويعني نساء مسؤولات». تعتزم هذه الفرقة النسائية إعادة إبراز الجانب الثقافي والتاريخي لبريطانيا، من خلال اعتماد رؤية حديثة للرقص الشعبي التقليدي، مع رفض الدلالات القومية التي يمكن أن يثيرها الفولكلور.

(فرانس برس)

راقصات في فرقة «بلات بريدج»، سبتمبر 2024 (فرانس برس)

متابعة

مدافن مصر التاريخية... الجرف مستمر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

تشهد مصر حالياً، موجة غضب واسعة، بسبب عمليات هدم الجبّانات (المدافن) التاريخية التي تمثل جزءاً من التراث المعماري والثقافي للبلاد. أثار هدم قبة مستولدة محمد علي باشا، في مقابر الإمام الشافعي، غضباً شعبياً واسعاً، لما تحمله هذه المقابر من قيمة معمارية وتاريخية فريدة، حيث يعود تاريخ بعضها إلى مئات السنين. عمليات الهدم هذه تأتي في إطار مشاريع إنشاء جسور وطرق جديدة، مثل الجسر المروري الذي يربط بين الطريق الدائري ومحور صلاح سالم، ما أدى إلى إزالة أجزاء من هذه المقابر التي تضم رفات شخصيات بارزة في التاريخ المصري.

مواقع التواصل الاجتماعي ضجت بصور تظهر هذا الهدم، واستنكار عام لما يحدث في تلك المواقع التراثية. وقد تزايدت الانتقادات حول غياب البدائل المناسبة التي تراعي القيمة التاريخية والمعمارية لتلك الأماكن. والقلق لم يقتصر على المواطنين فقط، بل انتقل إلى أروقة البرلمان، حيث تقدم عدد من النواب بطلبات إحاطة للحكومة مطالبين بإعادة النظر في مسار هذه المشاريع وتجنب هدم المقابر الأثرية. ومن بين هؤلاء عضوة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان، أمل سلامة، التي تقدمت الأربعاء الماضي، بعد هدم قبة مستولدة محمد علي باشا، بطلب إحاطة إلى وزراء السياحة والآثار والنقل والإسكان، بشأن إعادة النظر في خط سير بعض مشاريع الطرق التي تعترضها مبان أثرية، أو ذات طراز عمراني فريد، لمنع هدمها. وذكرت سلامة أن تنفيذ محاور وجسور الطرق يصطدم ببعض المباني الأثرية، أو ذات الطراز العمراني الفريد، بما في ذلك المقابر التاريخية، التي تشرع السلطات حالياً في هدمها، ولعل آخرها قبة حليم باشا التاريخية التي تعرضت للهدم في منطقة السيدة عائشة.

وفي هذا السياق، قررت نقابة المهندسين المصريين التدخل، مشددة على ضرورة الوقف الفوري لهدم المقابر التاريخية، والتوصل إلى حلول بديلة تحافظ على التراث المعماري. وأعلنت النقابة، اليوم الخميس، عن تشكيل لجان عاجلة من الخبراء المعماريين لدراسة القضية والتواصل مع الجهات المعنية لإعداد تقرير شامل. وعبّر نقيب المهندسين، طارق النبراوي، عن أسفه لما تتعرض له معالم مصر التاريخية، مؤكداً استعداد النقابة لتقديم حلول بديلة تُسهم في تحقيق النهضة العمرانية من دون المساس بالتاريخ.

النقابة شددت على أن هدم الجبانات لا يضر فقط بالمعالم التراثية، بل يمثل تهديداً للنسيج العمراني الفريد الذي يمتد عبر الاف السنين، ويجب الحفاظ عليه. كما أشارت إلى أن الترويج لفكرة أن هذه المباني غير أثرية غير منطقي، وأنه يجب التوقف عن طمس الهوية الحضارية لمصر وإهدار تراث لا يمكن تعويضه.

تزامناً مع هذا، تستمر التحركات في البرلمان، حيث تقدم عدد من النواب بطلبات للحكومة حول خططها لحماية التراث المعماري، وسط قلق متزايد بشأن التأثيرات السلبية لمشاريع الطرق على المواقع التراثية. ومع تصاعد الجدل، ما زالت الأصوات تطالب بوقف الهدم والحفاظ على ما تبقى من معالم مصر التاريخية.

من مقابر السيدة عائشة التي تعرضت للهدم سابقاً، القاهرة، سبتمبر 2023 (Getty)

فازت سويسرا بدورة 2024 من يوروفيجن (Getty)

رصد

تصويت على ملايين يوروفيجن

لندن ـ **العربي الجديد**

من المتوقع أن يُجري شمال بازل السويسرية استفتاءً الشهر المقبل حول الملايين المطلوبة لاستضافة مسابقة الأغنية الأوروبية «يوروفيجن» لعام 2025، بعدما قدم المعارضون، يوم السبت، توقيعات كافية لطرح القضية للتصويت. فقد منح فوز المغني السويسري نيمو في مسابقة يوروفيجن لعام 2024 سويسرا الحق في استضافة الحدث العام المقبل، مع ضمان حضور جماهيري عالمي ضخم.

في أغسطس/ آب الماضي، فازت بازل على عدة مدن سويسرية كبيرة في محاولتها لاستضافة هذا الحدث التلفزيوني السنوي الضخم، ولكن المتطلبات المالية أثارت اعتراضات، واعتاد الناخبون السويسريون على الحصول على رأي مباشر في كيفية إنفاق ضرائبهم، وأبدى البعض استياءهم من التكاليف المحتملة والإزعاج الذي قد يجلبه «سيرك يوروفيجن» إلى المدينة. في سبتمبر/ أيلول الماضي، أعلن «اتحاد الديمقراطيين الفيدراليين» (EDU)، وهو حزب مسيحي صغير ومحافظ جداً ، أنه يهدف إلى إجراء استفتاء ضد تخصيص عشرات الملايين المطلوبة لتنظيم العرض.

ويوم السبت الماضي، قدم الحزب 4203 تواقيع إلى قاعة مدينة بازل مع المطالبة بإجراء تصويت ضد منح الائتمان المالي المطلوب والذي يبلغ 37,5 مليون فرنك سويسري (43,3 مليون دولار أميركي)، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام السويسرية. وكان عدد التوقيعات أكثر من ضعف العدد المطلوب لدفع الحكومة المحلية لإجراء استفتاء في كانتون بازل-شتات. ولا يزال يتعين على الحكومة الإقليمية التحقق من التوقيعات، ولكن بالنظر إلى العدد الكبير منها، يُتوقع الآن أن تُطرح القضية للتصويت في 24 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، وهو اليوم الوطني المقبل للتصويت في ظل النظام الديمقراطي المباشر الشهير في سويسرا.وقد وصف «اتحاد الديمقراطيين الفيدراليين» سابقاً مسابقة يوروفيجن بأنها «منصة دعائية للمثليين»، وأعربت عن مخاوفها من أن العرض يروّج لـ«الغيبيات».

وخلال حدث يوم السبت، أصر رئيس الاتحاد دانييل فريشكناخت على أن المنطقة يمكنها العثور على طرق أفضل لاستثمار أموالها، بحسب ما أفادت وكالة الأنباء السويسرية-ATS. وأكد الحزب أنه لا يعترض على الموسيقى أو التوجه الجنسي للمشاركين، ولكنه يرى أن مسابقة يوروفيجن تدفع بأيديولوجية سياسية. وأشار فريشكناخت إلى ما ادعى أنه «تهديدات معادية للسامية» ضد المشاركة الإسرائيلية في الدورة الماضية من المسابقة، وذلك بعد خروج تظاهرات ومطالبة نواب أوروبيين بمنع ممثلة دولة الاحتلال من المشاركة، في ظل مواصلة حرب الإبادة ضد الفلسطينيين في قطاع غزة، ورفض منظمو المسابقة الاستجابة لهذه الضغوط، ما أثار موجة غضب شعبية في السويد حيث أقيمت الدورة السابقة.

كما انتقد فريشكناخت ما سماه الأداء «الشيطاني» للفنانة الإيرلندية بامبي ثاغ خلال نسخة 2024 التي أقيمت في مالمو، السويد، في مايو/ أيار الماضي. من جهة أخرى، من غير المرجح أن يحصل «اتحاد الديمقراطيين الفدراليين» على دعم كبير من الأحزاب السياسية الأخرى في بازل، نظراً لأن ميزانية يوروفيجن تم إقرارها بأغلبية ساحقة الشهر الماضي من قبل البرلمان الإقليمي.

وقفة

موسى الفلسطينيين الحائر

زياد بركات

في 13 نوفمبر/ تشرين الثاني من عام 1974، ألقى الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات خطابه الأكثر شهرة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكانت تلك سابقة، والمرة الأولى التي يُلقي فيها رئيس كيان أقل من دولة (منظمة التحرير الفلسطينية) كلمة أمام الجمعية العامة. قدّمه آنذاك وزير الخارجية الجزائري، عبد العزيز بوتفليقة، الذي كان رئيس تلك الدورة، وكان من اللافت أن يحتفظ عرفات بجَعبة مسدسه على خصره، بعد تعذّر إدخال مسدسه حتى من دون رصاص إلى قاعة المؤسسة الدولية. ومما قيل في حينه، إن مفاوضات صعبة خاضها الرجل لإنتاج صورته وشعبه في أول مشاركة له في منتدى دولي، فقد أراد الدخول بمسدسه، ولمّا تعذر الأمر فاوضهم على الاحتفاظ بجعبته.

تلك المفاوضات دلالياً أنتجت بالضبط صورة الفلسطيني الجديد، فهو يريد بـ«القوة» لكنه قد يفاوض للحصول على أقل مما كان يريد، أي إنه يتحرك بين الحد الأقصى والممكن، لكن من دون أن يخضع. لم يخدع عرفات أحداً منذ ذلك الوقت حتى مماته، لا شعبه ولا العالم، فقد قدّم نفسه إلى العالم وفي إحدى يديه غصن الزيتون، في دلالة على نشدان السلام، وفي الأخرى «بندقية الثائر»، فما لا يحققه السعي السلمي، ستتكفّل به البندقية.

هذه الثنائية دفعت إلى الوراء الرجل العادي أحادي الجانب، لصالح الثائر الذي لا يبعد عينيه عن أي طريق محتمل للتفاوض، لكنها أبقت على أبو عمّار، أي النظام الأبوي لكن بعد تغيير محتواه لا طبيعته.

كانت النقلة في الصورة كبيرة بين «الزلمة» والثائر؛ فالأول ينتمي إلى حقبة كبار مُلّاك الأراضي الذين تحالفوا مع أفندية العائلات الكبرى، بينما لا ينتمي الثائر إلى فئة أو طبقة، بل إلى قضية. هذا ما تمثّل في عرفات نفسه، إذ لا يمكنك رده إلى هذه المنطقة الفلسطينية أو تلك، فلا هو غزّي ولا قدسي، أي إنه كان عابراً للجغرافيا الفلسطينية المقسّمة بين ضفة غربية وقطاع غزة ومدن محتلة عام 1948، وللتباينات الطبقية بين فلاحين وأبناء مدن وأفندية. أضف إلى ذلك كوفيته التي أصبحت رمزاً مُدّ ذاك، ولغته التي لا تقيم وزناً لقواعد اللغة العربية، وجعبة مسدسه على خصره، لتفارق صورته سابقتها، وتقطع معها، وإنْ ظل أسير تناقضاتها، ذلك أن تغيّر الصورة كان نتاج الثورة لا التطور الاجتماعي الطبيعي، في محيط غير رفيق به وبشعبه، فكانت الصورة على سطوعها وقوتها تمور بالصراعات الداخلية، بالتناقضات، بحثاً عن نهاية تشكلها المستحيل آنذاك. ثمة فلسطيني حائر هنا، لا ينتمي إلى طبقة، لا ينتمي إلى فكرة قارة ونهائية، فارق الشروال، لكنه لم يشاهد أبداً بدبلة رسمية وربطة عنق. يقاتل ويفاوض من تحت الطاولة في الوقت نفسه، لا يعترف بالقواعد العربية، ومنها السيادة، كما لا يعترف بقواعد اللغة، ويسعى في الوقت نفسه إلى أن يعترف به الآخرون، بلحيته، و«عاديته»، وتباسطه مع رجالاته وجنوده، وكوفيته السوداء المرقطة، ومعجمه اللغوي المحدود، كان يمثّل شعبه وينتج صورته المعاصرة، الراهنة؛ فهو مؤزٍ لكنه ضعيف، حالم بإفراط لكنه واقعي وبراغماتي، إنه خليط متناقضات تبحث عن لحظة انفجارها.

جاءت تلك اللحظة الأليمة في أعقاب عودته إلى فلسطين بعد أوسلو. لقد تنزّل حلمه إلى الواقع، بل ارتطم به، ولم تعد ثمة ثنائية يتلاعب بها ويتحرك بين حديها الأقصيين في لعبة توازن معقدة ليبقى، بل مسار وحيد مليء بالإكراهات المهينة لرجل وشعب لم تتح لهما أبداً خيارات كريمة في طريقهما إلى بلاد كلما ظنوا أنهم اقتربوا منها نأت.

كان الرجل يشبه شعبه، وكان يعرف أنه شعب متطلب، مثله، وأن التناقضات التي انطوى عليها شخصه ونضاله اقتربت من الانفجار. وقد انفجرت دفعة واحدة في وجه العالم الذي تركه وحيداً، ودبابات شارون تحاصره في مبنى المقاطعة، ورجاله ينقسمون على أنفسهم في الخارج، وشعبه يقاتل وحده في الداخل، وأبو عمّار، أي النظام الأبوي لكن بعد تغيير محتواه لا طبيعته.